من بين رسائله رحمه الله هذه الرسالة التي أجاب من خلالها على بعض الأسئلة المطروحة عليه من طرف بعض الأفاضل.

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

السؤال الأول:

ما قولكم أطال الله بقاءكم وأبقى دولتكم فيمن ادعى أن له درجة على إعطاء وتلقين جميع أوراد الطرق حتى وردنا التجاني. فهل يصح الأخذ منه أولا، للشرط المؤكد من أن وردنا هذا لا يجمع مع ورد آخر ؟

الجواب:

إن الطريقة التجانية لا تلقن إلا مفردة، لا يشاركها غيرها من سائر الطرق، فلا تجمع مع طريقة أخرى. وكل من تصدر لتلقين غيرها معها فلا ينبغي الأخذ عنه إلا مفردة. ولا يمكن لأي شيخ ولا مقدم صحيح التقديم أن يلقن معها غيرها(1). نعم هناك طرق متقرعة عن هذه الطريقة يلقنها بعض المفتوح عليهم في هذه الطريقة لمن قدر لهم الأخذ عنهم، مثل ما كان عليه جماعة ممن اجتمعنا بهم من أهل الفتح الذين اجتمعوا برسول الله (على طبق ما ثبت ذلك عنهم، وأخبروا به يقظة ومناما، ولقنهم طريقة خصوصية متفرعة عن هذه الطريقة، مثل طريقة شيخنا العارف بالله مولانا عبد المالك الضرير الشريف العلوي(2) ممن تضرب أكباد الإبل للتبرك به، وهو من خاصة الخاصة من المقدمين في طريقتنا التجانية، فكان إذا أتاه أحد يطلب منه الإذن يقول: أتريد الطريقة الخاصة بالشيخ أو طريقتي التي تلقيتها عن المصطفى (على) يقظة (3) ؟ فهناك يختار المريد ما يحلو له، ولا يلقنه

(1)

26 1 (2)

(3)

150

250

100

الطريقتين البتة، وكذلك فيما بلغنا عن الشيخ ماء العينين الشنجيطي (4) رضي الله عنه، فإنه يقول من أرجوزة أولها ... إني مؤاخ لجميع الطرق ... فلعله تمشى على ما طارت به الركبان في مبادئ انتشار الطريقة التجانية، حيث كان الجمع بينها وبين غيرها غير ممنوع، والزيارة فيها غير ممنوعة، ولا عمل عندنا في الحضرة الفاسية في زاويتها المنيفة إلا على الإنفراد، ولا توخذ عمن يلقن غيرها كيف ما كان. وقد بسطت القول في هذا الموضوع في تأليفنا المسمى بتنبيه الإخوان بما يشفي صدر المريد ويكفيه عن مراجعة غيره من كتب الطريقة، وهو الذي نقول به ونعمل عليه، وإن كانت الطريقة التجانية تتفرع إلى فروع كثيرة كما أخبر بذلك الشيخ رضي الله عنه، ونقله الخليفة المعظم سيدي الحاج على حرازم برادة في رسالة الفضل والإمتنان، وقد نقلتها برمتها في تأليفنا رفع النقاب (5) نفع الله الخاصة والعامة آمين.

السوال الثاني:

حول قول صاحب التحفة:

وبائن كل الطلاق أوقعا كذا الذي أوقعه القاضي بما يعلم منه باتفاق العلما(6)

هل قول الزوجة للزوج : هبني نفسي، فأجابها وهبتك نفسك وأراد بذلك الطلاق، هل هو بائن أم رجعي ؟ وربما خالعت إن لم يجبها. أجيبوا الجواب القاطع.

الجواب:

إنه من المعلوم أن المدار في الحلف على النية، وهي تخصص وتطلق بحسب القصد من الزوج في البيمين في الطلاق ولو بكاسقني ماء، فالطلاق يصدر بحسبه لا بما تتويه الزوجة، وهو مصدق في الإستقتاء، مؤاخذ بما دل اللفظ عليه في القضاء، وقد بين صاحب التحفة ما يحكم به البائن قبل البناء، وما وقع بخلع ونحو ذلك مما ذكره.

28 1 (4) : 58

142 4 (5)

.222 1 (6)

2

وأما هبة الزوج للزوجة نفسها بما قصد به الطلاق فهو على حسب ما قصده، فإن أطلق لها في نيته فلها أن تطلق نفسها بما ظهر لها، لأنه مكنها أن تعمل بمقتضى إطلاقه في هبتها، وله أن يقصد الطلاق السني فيعمل بمقتضاه، ويفتى له إن استقتى حسب نيته، وإلا فهو بائن، فإن جل العوام بل جل الطلبة لا يعرفون الطلاق السني، فلذلك أفتى جل شيوخنا بالبينونة فيما يصدر منهم من الطلاق، وعليه فالطلاق الذي قصده هذا الواهب للمرأة نفسها طلاق بائن إذا رفع أمره للقاضي، ولا اعتبار لما يظهر من كونها تخالع نفسها منه إن لم يجبها لها، لأن المدار كما قلنا على نيته، ولا يعتبر البساط في مثل هذا إلا من جهته، فإن لم يجئ مستقتيا فالحكم بالبينونة هو المتعين والله أعلم.

السوال الثالث:

ما قولكم في قوله تعالى: إن شجرة الزقوم طعام الأثيم(7)، هل هي تابغة كما زعمه البعض، أم التابغة جنس منها، أم لا ؟ أجيبوا جوابا شافيا ؟

الجواب:

إن التابغة من النبات الخبيث الذي لم يكن معروفا عند العرب حتى عثر عليه في القرن العاشر فما بعد، وكل ما ورد من الأحاديث في ذمها فهو مكذوب لا يصح بحال، وهي أنواع منه الدخان المعروف، ومنه الحشيشة، ومنه التنباك وهو مما ينشط شاربه ومستشقه، والزقوم نوع من النبات الخبيث شما وطعما، وهو معروف بهذا الإسم بالنواحي السوسية، وقفت عليه في هذه الأيام بالتفسح في هذه النواحي، ويقال له بالبربرية: تيكيوات، ويقال له أيضا الدغموس، وهو نبات لا ورق له، بل هو ثمر مستطيل يعلو نحو الذراع من الأرض.

وقد رأيناه في ماسة، وهي قبيلة بين مدينتي أكادير وتزنيت على ساحل البحر، يملأ نباتها فضاءا واسعا من الأرض، وهي من أراضي الموات، كل من أحيا فدانا منها بإعدام هذا النبات ملك أرضيته(8)، ولهم في قلعه طرق، وأسهلها قطع رؤوسه بشفرة من حديد تجعل في رأس عصي طويلة، ويحصد بها من بعد حتى لا يشم رائحته قاطعه، فإن كل من جرح واحدة منها بمحضره يحصل له عطاس، ويسيل الدمع من عينيه من شدة الرائحة الكريهة منه، ويسيل منه لبن بكثرة، كل من مسه ذلك اللبن في يده أو بعض جوارحه يتآكل حتى يكاد أن يخرقه، ولا يقدر أحد أن يدخل في المحل الذي هو نابت فيه، حتى أن القوم الساكنين بمحلاتهم المحاطة به آمنون من دخول العدو من جهته، فهو كالزرب المنبع، وينتشر على البسيطة بكثرة وسهولة في أقرب وقت، لكونه ينبت بوضعه على الأرض، وهو من السموم الفتاكة.

^{.43: (7)}

⁽⁸⁾

وقد أخبرني بعض أحبابنا أن لبنه إذا عجن بدقيق شعير وتتاولت منه المرأة العقيم فإنها تلد كما جرب ذلك عندهم، وهو أمر من الحرج، ولا يأكله الحيوان، وهو فيما يقال موجود في رمال صحراء الحجاز، وهو أقرب ما يطلق عليه الزقوم في القرآن، والله أعلم، أما تابغة فليس من الزقوم في شيء، ولا من جنسه، لأن تابغة ليست من النبات الكريه الذي يعزب به ويحصل التهويل بشأنه كالنبات الجهنمي، والله أعلم

السؤال الرابع:

ما قولكم في تبديل الزوجة الهرمة بالأصغر منها سنا للنسل هل يجوز مطلقا أو لا رعيا للحرمة ؟

الجواب:

لا يخفى على أحد أن الحق سبحانه أباح للرجل التزوج بالجمع بين أربعة فما دون على حسب استطاعته، ولا يشترط إلا القول بقدر المستطاع، سواء قصد بالتبديل التمتع بالأصغر من الكبرى أو للنسل، وإنما الحرمة تراعى في إعطاء المرأة حقها، وقليل من جمع بين اثنتين ولم تمل نفسه لواحدة أكثر من الأخرى بمقتضى قوله تعالى: (ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم)(9)، فلا بأس بحول الله على من بدلها بغيرها أكبر أو أصغر للتمتع أو للنسل. وقد أنشدنا مقدم الزاوية التجانية بمدينة الدار البيضاء سيدي محمد بن على السوسي (10)، بلغته السوسية:

وليس في العجوز إلا تيمضان مع سعال وأنين في أضار

معنى تيمضان كثرة الأمراض، وأضار معناه الليل، ومعنى ذلك واضح وبالله التوفيق.

السؤال الخامس:

ما قولكم فيما يفعله بعض التجار هل هو جائز أم لا، فإنهم يأمرون من أخذ منهم دينا أن يزيدهم على در هم إنجليزي نصفا أو ربعا، فمن أبى ذلك فلا يسلفونه البتة، وهل ما يدفعه أهل بنك لمودع العين من النتيجة حلال أم لا ؟

> .129 (9)(10)

1308

1314 1316

.170

الجواب:

إن كل شيء يؤخذ على السلف أو من فائدة وضع الدراهم في البنك هو من الربا الممنوع في الشريعة الإسلامية، وكيف ما كان ذلك فهو حرام.

وقد تساهل الناس في الربا فأخذهم الحق بمحاربتهم له به، فمحق ماليتهم، وضاعت أموالهم بمقتضى قوله تعالى: (يمحق الله الربا ويربي الصدقات)(11) وقد أشهر المسلمون على الحق حربين، فالمنحاشون للعلم صرفوه في الأولياء، والتجار صرفوه بالدين، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

السوال السادس:

ما تقول فيما يدفعه بعض المريدين للمقدم التجاني، وسماه هدية للشيخ رضي الله عنه، فهل يجوز له ذلك أم لا بد أن يرسله لمن هو الخليفة إن أمكن، وإلا تصدق به على الفقراء ؟

الجواب:

يتعين على المقدم الذي يدفع له غيره شيئا مما سمي هدية للشيخ رضي الله عنه، أو باسم الزيارة ونحو ذلك أن يستفهم صاحب ذلك ما مقصوده ؟ هل يريد به انتفاع المهدى له الذي هو المقدم أو يريد به غيره، وأنت عالم بأن صدقات الصالحين هي لأحفادهم، فيضعها ذلك المقدم بصندوق الزيارة التي أمر به أو لاد الشيخ رضي الله عنهم في الزوايا، ولا يجوز للمقدم التصرف فيه بأي وجه، لأنه ملك لأو لاد الشيخ رضي الله عنهم لا يزاحمهم فيه أحد، ولأنها هدية لموروثهم وهم أحق بذلك، وكثير من المقدمين لا يلتفتون لهذه الهدية، فيجعلونها لقمة باردة في فمهم، يأكلونها ويتصرفون فيها تصرف المالك في ملكه، مع أنها ملك لغيرهم، وهم ورثة الشيخ قدس سره، فيكون حظه ذلك من الشيخ، نعوذ بالله من التصدر لهذا البلاء العظيم الذي كلف به كثير من المنتسبين للطريقة، فيتظاهرون بالخلافة عن الشيخ قدس سره ويأخذون أموال الناس ويأكلونها بالباطل.

وقد تكلم الإمام الغزالي في الإحياء على من يأكل بدينه، وبصفة دينية ليست فيه (12)، وفي ذلك بلاء مبين، نسأل الله السلامة منه. وعلى كل حال فيتعين على المقدم أن يعمل بمقتضى نية المهدي لتلك الهدية، ولا ينفقها على من لا يستحقها، بل يصرفها في تصرفها المقصود بها، والله الموفق.

السؤال السابع:

فيمن ادعى رؤية الله في الدنيا لنفسه، وأنه يريه غيره ولو امرأة أو صبيا لم يبلغ الحلم، فهل تكفره هذه الدعوى، وما حقيقة معنى قوله تعالى لموسى عليه السلام: (لن تراني)(13) فقد طالعت بعض كتب التفاسير فما بلغت المقصود.

.276 (11)

.107 2 (12)

الجواب:

كل من ادعى رؤية الحق يقظة من غير الأنبياء فهو فتان مفتون، مرتد مغبون بخلاف من ادعاها مناما فهي جائزة، وأما في اليقظة فلا تكون لأحد من البشر. وقد اختلف في رؤية النبي (ﷺ) له تعالى، ومذهب الحق أنه لم يخرج من الدنيا حتى رآه، والحق سبحانه موجود، وكل موجود يصح أن يرى في الدنيا للنبي وفي الآخرة للمومنين، لأن الآخرة مبنية على خرق العوائد، فلا تمنع رؤيته فيها خلافا للمعتزلة(14) القائلين بعدم جوازها، فحرموا منها، وقد أداهم جهلهم المركب إلى الإنكار على أهل السنة القائلين بها من غير كيف.

أما قوله تعالى: (لن تراني) في مخاطبة موسى عليه السلام فقد حملها المفسرون على محامل منها أنه حادث، والحادث لا يقوى على رؤية القديم أو الخطاب له، والمراد غيره كأنه يقول: إن قومك يقولون أرنا الله جهرة، وأنت مع علمك بي لا تقدر على رؤيتي إن كشفت لك الحجاب فكيف بغيرك، مع أنه عليه السلام لو لا تحققه بأن الحق يرى ما طلبها، فالأنبياء لا يطلبون من الحق إلا ما لا ينافي الأدب معه. فرؤية الحق غير مستحيلة في المنام في الدنيا، أما في اليقظة فلا تمكن، إلا في الآخرة (15). ولا يخفى أن سيدنا موسى عليه السلام يرى الحق في الآخرة، وقد قيل بأنه رآه بعد قوله لن تراني، فهو لم يره حالة الخطاب وقد رآه بعد ذلك، والله أعلم.

السوال الثامن:

ما تقولون في عبيد هذا الزمان، فإنهم خرجوا عن ساداتهم لأجل النصارى، فما للسادات عليهم من سلطان، فهل ذلك ينسخ حكم عبوديتهم أم هو باق عليهم إلى يوم القيامة، وعليهم إثم لمخالفتهم ساداتهم؟

الجواب:

إن حكم الرقية في زماننا هذا لا يتنزل على هؤلاء العبيد الذين تحت قهر مواليهم لفقد شروط الملك في حقهم، وإنما غالب الشأن فيهم أنهم أبناء وبنات مسروقون من قبائلهم، مخطوفون من إخوانهم، يباعون على غير وجه شرعي، فعلى من ملكهم إثمهم وإثم من جلبهم إليهم، لأنهم يعينونهم على التفرقة بين الصبي والصبية عن أمهاتهم، ويدخلون الناس تحت قهر استعبادهم، وغالب المجلوبين من المملوكين غير داخلين في الرق و لا في حكم الرق، لعدم توفر أسباب الرقية في هذا الزمان طبق ما أشرنا إليه،

.143 (13)

: (14)

: : (15)

6

ولذلك لا ينبغي التسري بالإماء في هذا الزمان، وربما يتأثر غالب أبناء أمهات الأولاد إذا قلنا فيهم أو لاد شبيهة من نطفة حرام في حرام.

وقد وقعت الفتوى بذلك منذ زمان انقطاع الجهاد الشرعي (16)، ولم يبق اليوم إلا حكم التغلب والتسلط على المجاورين وعلى من لا قوة له، فإن القوة هي الناطقة بالإستيلاء، لا بالحكم الشرعي. وإذا تبين لك أنه لا رقية شرعية في وقتنا الحاضر تبين لك أن العبيد لا إثم عليهم في التنصل من تحت ملكية مستعبدهم، بل الإثم عليه في تملك ما لا يملك، فانسلاخ العبودية الآن عنهم ونسخ حكمها هو الحق الذي لا يمتري فيه إلا من يعين الظالمين على ظلمهم. والله يقول الحق وهو يهدي إلى السبيل (17).

السؤال التاسع:

ما وزن الدرهم الشرعي بدرهمنا الإنجليزي ؟، ونحن زعمنا أنه هو ثمن الدرهم الإنجليزي فهل الصواب أم لا ؟

الجواب:

إن وزن الدرهم الشرعي هو خمسون حبة وخمس حبة من مطلق الشعير، والدينار اثنان وسبعون حبة من مطلق الشعير وزنا، ويعتبر ثمن المسكوك من عين الذهب والفضة بما يساويه من المسكوك من فبالضرورة أن ثمن الإبرة الإنجليزية يساوي أكثر من قدرها من الذهب الخالص غير المسكوك من الفضة، فلا شك أنه يراعى إخراج الزكاة من نفس غير المسكوك منه بما يساويه من المسكوك، فيكون غير المسكوك من قبيل العرض المقوم يوم حلول الحول، لكون الصرف يزيد وينقص، وللمحتاط لدينه أن يعمل ما أمكنه على إخراج المسكوك من المسكوك، وغير المسكوك من نفس ما هو منه مملوك، ولا يحتاج في هذا إلى دليل لوضوحه.

إذا احتاج النهار إلى دليل

وليس يصح في الأذهان شيء والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

أحمد سكيرج وفقه الله.
(16)

(17)